في الصراع بين الوصاية والتنوّع

فاخر السلطان

على الرغم من أن أنصار مدرسة التفسير الديني التقليدي التاريخي يتبنّون قاعدة في التفكير يدّعون من خلالها بأن فهمهم للدين والشريعة يقع في إطار المعرفة الدينية البشرية، إلا أن ذلك يحمّلهم مسؤولية الاعتراف بالآتي: انه ليس فهما نهائيا للدين، وانه ليس فوق باقي الأفهام، ولا يعتبر فهما يتجاوز الإدراك البشري. وتلك النتيجة ترتبط بأسباب عدة من ضمنها أن المعرفة الدينية هي معرفة متنوّعة، وأنها عجينة بالمعارف البشرية الأخرى غير الدينية. بالتالي لا يمكن وصم من يختلف في فهمه للدين، ممن يعتمد على منهجية في التفسير تستند إلى الاستعانة بالعلوم غير الدينية، بالزندقة والتكفير، كما حدث ويحدث مع العديد من الباحثين في الشأن الديني ممن لاينتمون إلى المدرسة الدينية التقليدية التاريخية. فالمعرفة الدينية، بوصفها معرفة بشرية، لا يمكن ان تنفصل عن المعارف غير الدينية، بل هي تعتمد عليها وتستفيد منها وتنطلق من خلالها، مثلها مثل جميع المعارف الأخرى. بمعنى أنها لكي تصبح معرفة وفهما، لابد أن تعتمد على علوم بشرية مختلفة. ويؤكّد المفكر الإيراني الدكتور عبدالكريم سروش على ذلك بالقول إن علم الأنسنة وعلم الاجتماع ومناهج العلوم والفلسفة كلها حاضرة في فهم الدين. ويضرب مثلا على ذلك: إن فيلسوفا مثل هيغل أو مثل كانت، بعدما اعتنقا فلسفة خاصة، فإن هذه الفلسفة أفسحت مكانا للدين، وبالتالي فإن شريعة الدين لا يمكنها ان تكتشف معطى يسمح بطرد الفلسفة من الدين. كذلك يقول: حين يرى حكيم أرسطوي (نسبة إلى أرسطو) في أحد النصوص الدينية ألفاظا مثل الإنسان، الجسم، الحلم، الموت، النور، السماء.. فإنه لا يمكن إلا ان يدركها إدراكا أرسطويّا، وبالتالي فهو يعرف اللّه المعرفة التي تقتضيها أدلته الفلسفية.

إن الفهم الديني القائم على نظرة فلسفية أو علمية حديثة، يعارضه البعض ويعتبره باطلا ويصمه بالبدعة والزندقة ويخرج صاحبه من الدين لمجرد انه فهم انطلق من نقطة لا يعترف بها هذا البعض، رغم انه - أي هذا البعض - ينطلق في فهمه للدين من نظرة علمية تاريخية ومن مناهج بشرية في التفسير. وعلى الرغم من هذا التباين والاختلاف إلا ان المعرفة الدينية في النهاية ليست سوى فهم بشري غير منته، ولا يمكن أن يكون ملكا لأحد، كما لا يستطيع بأي حال من الأحوال ان ينفك عن العلوم البشرية، ويمكنه ان يكون فهما صحيحا أو فهما باطلا.

وتعتبر المحاولات العلمية والبحثية التي يقوم بها البعض لإعادة النظر في علاقة الدين بالتاريخ، أو لفلترة تلك العلاقة، أو حتى قطعها، دعوة مشروعة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. فهذا البعض لا يسعى إلى قطع العلاقة باللّه والوحي ولا بالعلم المستند إلى التاريخ، إنما يريد أن يضع حدا للعلاقة التقليدية المصلحية بالتاريخ الديني، كما يريد انتشال الدين من مستنقع الصراع المادي من أجل رفع وصاية رجال الدين التقليديين عن الإنسان والمجتمع. فهذا البعض يرفض التبعية للتاريخ، ويعارض الخضوع التام للماضي الاجتماعي الديني الساعي إلى أن يصبح أساسا للحياة في الحاضر، ويرفض منهج التقليد الأعمى، تقليد الفقيه غير المنتمي للواقع الراهن. وحسب هذا البعض فإن بناء علاقة إيمانية متميزة في المجتمع يحتاج إلى نشر فهم للدين تصب مخرجاته في هذا الإطار، فهم يخدم الجانب القيمي والمعنوي والأخلاقي للإنسان بعيدا عن تداخله بالمسائل السياسية والاجتماعية والمصلحية، وهو ما قد يحرّر العقل من وصاية الخطاب الديني التقليدي التاريخي. فالخلافات السنية الشيعية ترتبط بقضايا سياسية واجتماعية تاريخية أو ما يسمى بعرَضيات الدين. ومسببات الإرهاب الفكري والبدني لا تتعلق بذات الدين إنما بالعرضيات. والصراعات السياسية العربية والإسلامية فيما بينها ومع مختلف الأطراف الدولية تنتمي إلى ظروف تاريخية لا دخل لذات الدين فيها. لكن أنصار المدرسة الدينية التقليدية التاريخية وكذلك أنصار الإسلام السياسي استغلوا عرضيات الدين لبسط وصايتهم على الدين وعلى المجتمع.

يقول سروش في هذا الإطار: هل تبقى عرضيات الإسلام هي نفسها لو نزل القرآن بلغة أخرى؟ ويجيب: لا جدال في أن الإسلام لو نزل في اليونان أو الهند أو بلاد الروم بدل الحجاز لكانت عرضيات الإسلام اليوناني والهندي المتغلغلة إلى أعماق طبقات النواة المركزية تختلف اختلافا كبيرا عن الإسلام العربي، ولوفرت الفلسفة اليونانية المتينة على سبيل المثال أدوات لغوية ومناهجية، ومنظومة مفرداتية خاصة لنبي الإسلام تغير معالم خطابه، كما أن الإسلام الإيراني والهندي والعربي والإندونيسي اليوم، وبعد قرون من التحولات والتفاعلات، تمثل أنماطا من الإسلام تختلف عن بعضها بشهادة أدبياتها ونتاجاتها، ولا تقف التباينات عند تخوم اللغة والظواهر بل تمتد إلى أعماق الوعي والثقافة الدينية. فالعرضيات في الدين تعكس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحضر مع حضور الدين في المجتمع لتضفي عليه نكهة خاصة، غير أن هذه النكهة يجب أن تعين موضوع الدين والتديّن لا أن تشوهه وتستبدله بدين يمارس الإلغاء ويحث على الوصاية والاستبداد، بل يجب إعادة فهم العرضيات لكي تساهم في التقليل من الخلافات بين المسلمين، وبينهم وبين غيرهم، وأن تؤسس لدين يرفض قتل الواقع وإجهاض التطور، دين في الضد من الوصاية على العقل.

إن الحياة الراهنة أصبحت تستند إلى رفض العيش في ظل سلطات تاريخية مسبّقة دينية أو غير دينية تتحكم في حياة الإنسان وفي تفكيره وتمنعه من التغيّر والتطوّر. فأطر التفكير باتت مفتوحة بحيث لا يمكن تحديدها أو السيطرة عليها، كما انفتح على الإنسان باب «انتخاب» الأطر التي يجب أن يعيش تحت ظلها بحيث لم يصبح هناك مجال للإنسان لـ»إجبار» إنسان آخر على الخضوع لإطار فكري معين، وبالذات للإطار الديني التقليدي التاريخي. ففي كل مجال من مجالات الحياة، وفي كل شأن من شؤون الإنسان، انفتح باب الانتخاب على مصراعيه وتعددت الاختيارات بعد أن تنوعت طرق التفكير. وهذا التنوع لم يكن لينشأ لولا ضعف الحجة في المدرسة الدينية التقليدية التاريخية، التي لا تعتبر مناهج التفكير الأخرى إلا مجرد «خزعبلات» تتعارض مع نهجها الديني «الأصيل»، ولا ترضى للإنسان إلا أن يتبعها ويقلّدها ويأتمر بأوامرها. ففي الماضي كانت مسؤولية الإنسان هي «التبعية» للسلطات الدينية المتحكمة في الحياة، ومنها سلطة رجل الدين الفقيه، في حين استطاع نهج «التنوع والاختيار» أن يضعضع تلك السلطات.

إن الإنسان في الحياة الحديثة الراهنة ليس أمامه إلا السير في نهج التنوع والاختيار، لأن جميع الأمور والقضايا خاضعة لهذا النهج. فالتعدد والتنوع ظاهران في مختلف جوانب الحياة بما فيها الدينية، وحتى في الأطر الضيقة منها أيضا. فهناك تعدد في الديانات، كذلك تعدد في المذاهب لدى الدين الواحد، وتعدد في التوجهات الفكرية والسياسية والاجتماعية داخل المذهب الواحد. وتنوع الاختيارات في الحياة الحديثة لا يمكن أن يخضع للسؤال التالي: هل نريد هذا التنوع أم لا نريده؟ فالحياة قائمة على التنوع ولا حياة من دونه، لكنه يختلف في مؤشر النسبة من مجتمع إلى آخر.

لاتوجد في الحياة الحديثة حدود معينة للتفكير أو أطر لا يستطيع الإنسان أن يتجاوزها، ولا يمكن تكميم فم التفكّر وتكبيل يديه بأغلال تمنع عنه الحرية، كما لايمكن رميه في سجون اللاتفكير المنتشرة في أصقاع العالمين العربي والإسلامي. وأخطر هذه السجون على الأمن والسلم الاجتماعي، بل وأكثرها فتكا بالتفكير الحر، هي تلك التي يصنعها الخطاب الديني التقليدي التاريخي المتحالف مع المستبد السياسي. ولننظر إلى الظروف المحيطة بنا ونحن نعيش وسط عالم العرب والمسلمين كيف استطاع السجّان الديني، الرسمي وغير الرسمي، أن يتحالف مع المستبد السياسي ويصنعا من هذه الحياة سجنا لا يقل سوءا عن أي جدران مسورة بالأسلاك الشائكة والحديد والحراس وأجهزة المراقبة الحديثة لمعاقبة المجرمين وتعذيبهم وانتهاك حرماتهم. لنتفحص وضع المرأة، وضع الخادم والخادمة، وضع الأجنبي العامل، وضع الأقليات الدينية، والأقليات الإثنية، وضع الفقراء، وضع البدون، التمييز الفاضح بين المواطن والوافد، العادات والتقاليد الاجتماعية المستندة إلى التفسير الديني والتي تقيّد الحريات وتحث على انتهاك الحرمات وحقوق الإنسان. كل تلك الأمثلة توضح كيف أن السجن الذي صنعه الخطاب الديني التقليدي التاريخي المتحالف مع المستبد السياسي، أو ما يسمى بالمستبد الديني السياسي، هو أسوأ من السجن الذي بني للمجرمين. فالمجرم على يقين بأن عالم اللاحرية سوف ينتهي بمجرد انتهاء فترة عقوبته، لكن ما مصير من يعيش في سجن الحياة المكبل دائما بأغلال الأحكام والقوانين الدينية والسياسية المتعجرفة التي حكمت على الحرية والعقلانية واحترام حقوق الإنسان بالمؤبد؟

كاتب كويتي

الفاسدون لن يحاربوا الفساد

احمد غيلان

الفساد عدوّ الوطن ... عدوّنا ... عدوّ الحاضر والمستقبل

ومعركة الوطن مع الفساد هي المعركة المصيرية ... ومن يظن - أو يدّعي - أن له معركة مصيرية غيرها ، فهو مغرِّد خارج الواقع وأبعد ما يكون عن الحق والحقيقة .

والمؤسف أن البعض ممن نسمعهم يشتكون من الفساد أو يدّعون أنهم متضررون منه يبررون لأنفسهم ركوب موجات الشر وتأبُّط مشاريع العبث ... فوضى ... تخريب ... تمرُّد ... إرهاب ... تمزيق ... إلخ

وكل هذه المشاريع التدميرية لن تحل مشاكل الوطن ... ولن تحقق لأبنائه أي نصر على معاناته ... بل تفاقم المشكلة وتزيدها تعقيداً وضراوةً ... وتخلط الحق بالباطل.

وأكاد أجزم أن أصحاب هذه المشاريع حلفاء استراتيجيون للفساد ... بل وخط الدفاع الأول للفاسدين ... لأنهم - بمثل هذه المشاريع - يمنحون الفساد بيئة أخصب ... ويمنحون الفاسدين فرصًا أكبر وأكثر للتخفي والمزايدة .

ويصرفون أنظار الناس عن المعركة المصيرية مع الفساد والفاسدين ، إلى معارك لا جدوى منها سوى تشتيت الجهود الوطنية المخلصة ، لأولئك الذين يدركون أين يكمن الخطر الحقيقي على مستقبل الوطن .

يجب أن يعي كل عاقل أن مثل هذه المشاريع الضالة المضلة ليست سوى مطبات في طريق بناء اليمن الحديث ، تعيق جهود الإصلاح والتصحيح ومكافحة الفساد وتطهير البلاد من الفاسدين ...

إنها مشاريع تطيل عمر الفساد ، لأنها تجعل الشرفاء والمخلصين يتردّدون ألف مرّة قبل أن يتخذوا موقفاً من سلوك فاسد أو تصرف أرعن أو ممارسة منحرف ... وبالتالي يصبح من الصعوبة بمكان أن تتحد كل الجهود لمجابهة العدو المشترك والأخطر والأهم ... في ظل أجواء تلبدها مشاريع قذرة وخيارات رعناء ، تنثر الخوف والقلق على مستقبل الوطن وثوابته ومنجزاته وأمنه واستقراره ...

كاتب وصحفي يمني

نجود اليمنية وأختها السعودية!

كوكب الوادعي

محمد السحيمي في مقاله (السعودية أحق من اليمنية) أشار إلى قضية الطفلة السعودية التي تصغر نجود بعامين و لم يحسم أمرها أمام القضاء بتطليقها،واعتبرها أحق بحصولها على جائزة امرأة العام التي تعطى لعشر نساء مبرزات في العالم.

وأخوات نجود كثيرات قد يكنّ أصغر منها أو أكبر، منهن من وصلن إلى القضاء ولم يجدن آذاناً صاغية، وأخريات موصدة عليهن الأبواب والنوافذ، ولكن حظ نجود أنها وجدت محامية شاطرة تبنت قضيتها ومنظمات حقوقية ساندتها ووسائل إعلام غطت أحداث المحاكمة لحظة بلحظة.

كيمنية لم يسعدني تصاعد القضية إلى وسائل الإعلام العالمية لأنها لا تبرز إلا السلبيات التي تلصق عادةً بديننا ونبينا. فإحدى السيدات الأجنبيات ـ عاملة بمنظمة دولية في اليمن ـ صرحت لي أن سبب الزواج المبكر في اليمن هو تقليد للرسول صلى اللّه عليه وسلم في زواجه بالسيدة عائشة رضي اللّه عنها. وحاولت أن أصحح لها الفكرة المغلوطة، وأن رسول الإسلام صلى اللّه عليه وسلم بريء مما يقوم به بعض المسلمين، وأنها مجرد عادات وتقاليد ولكن للأسف لم تقتنع واعتبرت كل شيء نابعاً من ثقافة دينية وتطبيق للسنة النبوية.

قصص الأطفال العرائس لن تنتهي في اليمن بنجود ذات العشر سنوات الحاصلة على جائزة امرأة العام إلى جانب هيلاري كلينتون وكونداليزا رايس لرفعها قضية طلاق أمام المحكمة حيث أنصفها القضاء بتطليقها. فإذا كانت البلدان العربية تشكو من العنوسة،إلا أننا في اليمن نعاني من الزواج المبكر الذي ينتشر بشكل كبير في كثير من المناطق اليمنية ويدمر حياة فتيات في عمر الزهور، ورغم أن القانون اليمني يجيز الزواج في سن الخامسة عشرة إلا أنه لا يطبق. ومع ذلك تسعى المنظمات النسائية والحقوقية إلى تعديله ورفع سن الزواج إلى 18 عاماً، حيث تصل الفتاة في هذا السن إلى النضج الجسمي والنفسي، بحيث تكون مستعدة لتحمل أعباء الزواج والحمل والولادة.

ورغم مضي المنظمات النسائية والحقوقية في حملتها لمناهضة الزواج المبكر، إلا أن مآسي الطفولة المنتهكة مستمرة، خاصة أنه لا توجد عقوبات رادعة ضد من يزوج الصغيرات بالسن من الأهل أو ممن يسعون للزواج منهن. وزاد الطين بلة ظهور الزواج السياحي الذي تقع ضحيته فتيات في عمر الزهور حيث يقعن فريسة لراغبي المتعة من بعض السائحين من دول الخليج في ظل جهل الأسرة التي تظن أنها تستر بنتها بالزواج فترمي بها إلى الجحيم، فتطلق بعد أسابيع أو أشهر أو تترك معلقة منتظرة زوجاً ربما لا يعود أبداً.

السعودية واليمنية في هم واحد فكما وصلت قصة فتاة القطيف إلى وسائل الإعلام العالمية وصلت نجود وستصل غيرها، لأن هناك من يرى أن الإسلام يضطهد المرأة ويحرض على العنف والإرهاب، ولا يحتاجون سوى حكايات يدعمون بها رأيهم ويثبتون بها حججهم.

وبوجود من يبرم عقود زواج الصغيرات، وقانون لا يطبق، وقضاة لا يهزهم زواج طفلة في الثامنة ولا يتأثرون لزوج وصفته الزوجة بالحمار فتطلقها المحكمة ثلاث طلقات لسوء أدبها، ووجود عقليات لا تذكر سوى زواج الرسول صلى اللّه عليه وسلم بالسيدة عائشة رضي اللّه عنها ويتناسون أن قبلها تزوج السيدة خديجة رضي اللّه عنها وهي في الأربعين، سنرى المزيد من الجوائز تحصدها السعوديات واليمنيات، ومن يدري ربما يتقاسمنها مناصفة.

كاتبة يمنية

عجوز في خلوة غير شرعية!!

عبد العزيز العلي

الخلوة غير الشرعية أو الخلوة المحرمة مصطلح لم نكن نسمع عنه من قبل إلا في برامج الفتاوى الإذاعية كبرنامج نور على الدرب أو في الخطب ومجالس الوعظ وذلك في سياق تحريم الخلوة بين الرجل والمرأة، فلقد كانت تصدر كثير من الفتاوى المحرمة لكثير من الممارسات الاجتماعية بحجة أنها من الخلوة المحرمة.

وكانت اللجنة الدائمة للإفتاء وكبار العلماء يفتون أن كل لقاء بين رجل وامرأة أجنبية عنه يعتبر خلوة غير شرعية بالاطلاق ولو كان على مرأى من الناس سواء كان في فضاء أم سيارة أو سطح بيت ونحو ذلك.

وكذلك ركوب المرأة لوحدها مع السائق من غير محرم تعتبر من الخلوة المحرمة وركوبها لوحدها مع التاكسي وركوبها أيضا مع رجل أجنبي في المصعد وخلوها مع الرجل في المتجر وعند الطبيب إلى غير ذلك من الصور حتى أصبحت مثل تلك الفتاوى تجمع في كتيبات تحت مسمى (فتاوى تحريم الخلوة والاختلاط) ويتم توزيع ملايين النسخ منها في كثير من الأماكن العامة, ومع استحداث وسائل التقنية كالجوال والانترنت اتسعت وازدادت لديهم صور الخلوة المحرمة لتشمل برامج المحادثة وغرف الدردشة (الشات والماسنجر) والهاتف المرئي.

حتى أصبح لدى عامة أفراد المجتمع من جراء ذلك الزخم الهائل من تلك الفتاوى هوس بتحريم الخلوة حتى طالعتنا إحدى الصحف المحلية بخبر تطليق رجل سعودي لزوجته بسبب مشاهدتها لبرنامج تلفزيوني يقدمه رجل محتجا بأنها أقدمت على خلوة محرمة مع رجل فطلقها لذلك وطلب منها ترك البيت لأنه يعتبر مشاهدة زوجته لرجل على شاشة التلفاز لوحدها هو خلوة محرمة وطلب من المحكمة توثيق ذلك الطلاق!!

ولكن وفي السنوات الأخيرة لم تعد مسألة الخلوة المحرمة مسألة فتوى وموعظة وخطبة فحسب بل أصبحنا نسمع ونقرأ مؤخرا عن أحكام وعقوبات قضائية تصدر بتهمة الوقوع في الخلوة المحرمة ليس لأنها لم تكن موجودة من قبل بل لان الانفتاح الإعلامي جعلها تطرح علنا في وسائل الاعلام حتى أصبحنا نقرأ من حين لآخر عن قضية هنا وعن قضية هناك جامعها التهمة بالخلوة غير الشرعية.

فلقد نشرت صحيفة الوطن يوم الأربعاء الموافق 30 اكتوبر2008 أن هيئة التحقيق والادعاء العام في العاصمة السعودية الرياض بدأت بالنظر في قضية مسنة سعودية في السبعين من العمر اتهمت بخلوة غير شرعية حيث قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شهر رمضان باعتقالها من منزلها بتهمة الاختلاء مع رجل أجنبي عانها علما أن تلك المرأة المسنة فقيرة وليس لديها عائل ومصابة بعدد من الأمراض ولديها 4 بنات، إحداهن معاقة وتعتمد بعد اللّه على إعانات المحسنين في إعالتهم.

وقد كان أحد المحسنين يقوم بزيارة لتفقد أوضاعها واحتياجاتها ومساعدتها ماديا فتم في وقتها اعتقالهما من قبل الهيئة بحجة الخلوة المحرمة!

ليست هذه الحادثة من النوادر وليست هي الأولى من نوعها فلقد شهد العامان الماضيان العديد من حوادث الاتهام بالخلوة الغير شرعية على مستوى شرائح مختلفة ومتنوعة بالمجتمع .

فقد نشرت صحيفة (المدينة) قضية الدكتور محمد ابورزيزة الأستاذ بكلية التربية بجامعة أم القرى والذي حكم عليه بسجن 8 اشهر وجلد180جلدة بتهمة الخلوة بإحدى الطالبات في احد المقاهي العامة، والذي صدر بحقه بعد ذلك أمر سامي بتبرئته وتبين بعد ذلك أن ماحصل معه إنما كان مكيدة مدبرة من قبل بعض منسوبي هيئة الأمر بالمعروف وذلك بعد صدور انتقادات منه لبعض ممارسات أعضائها .

ونشرت صحيفة الحياة في 1 مارس2006 أن عاملة فلبينية لم يمض على إسلامها سوى سنة واحدة تم القبض عليها بحجة خلوة محرمة وذلك عندما كانت تتجول برفقة زوجها في أسواق البطحاء بمدينة الرياض ورغم أن الزوج ابرز لهم وثيقة الزواج الموثقة من السفارة الفلبينية الا أن ذلك لم يشفع لهما حيث أمضت تلك المسكينة مالايقل عن عشرة أيام في سجن الملز النسائي إلى أن تم إطلاق سراحها بحجة أنه لم تثبت عليهما تهمة الخلوة المحرمة !!

وكذلك نشرت صحيفة (ارب نيوز في) 5 فبراير 2008 أن سيدة الأعمال السعودية يارا البالغة من العمر 40 سنة والتي تعمل مستشارة مالية في إحدى الشركات بجدة كانت قد قدمت لمدينة الرياض من أجل افتتاح الفرع الجديد للشركة واضطرت بسبب انقطاع الكهرباء أن تتناول القهوة مع زميلها في مقهى ستارباكس لتفاجأ بأحد أعضاء الهيئة يطلب منها ركوب سيارة الهيئة لتحويلها للمركز بحجة وجودها في خلوة محرمة و إجبارها بعد ذلك على توقيع إقرار بذلك وتحويلها بعد ذلك لسجن الملز النسائي حيث أمضت بضع ساعات إلى أن علم زوجها بالأمر وتدخل لإطلاق سراحها.

ونشرت صحيفة عكاظ في 8 أكتوبر 2008 حادثة مفادها أن شابا أصيب بنزيف وكسر في الأنف وذلك نتيجة اشتباك وقع بينه وبين أعضاء من الهيئة وذلك لمنعهم من اقتياد فتاة كانت برفقته إلى دورية الهيئة وذلك بعد أن تم إيقاف سيارته واعتراضها بالقوة من قبل دورية الهيئة والذي اتضح لاحقا بأن الفتاة التي كانت برفقته هي زوجته وبناء على ذلك أبطلت شرطة المدينة المنورة تهمة وقوعهما في خلوة محرمة لعدم ثبوت ذلك عليهما.

أحداث متنوعة وعجيبة لدينا تكون نهاياتها بالتعهدات والايقافات والسجن والجلد والقاسم المشترك بينها تهمة الخلوة المحرمة فمن سبعينية إلى أكاديمي جامعي إلى سيدة أعمال إلى حديثة عهد بإسلام جميعهم انتهكت حقوقهم تحت ذريعة الخلوة غير الشرعية.

تلك الحوادث تدل على أننا نعاني من خلل كبير في توصيف وتحديد مفهوم الخلوة غير الشرعية التي نهى عنها النبي عليه الصلاة والسلام, فكثير من الفقهاء يرون أن الخلوة المحرمة هي بأن يكون الرجل والمرأة في مكان يأمنان من أن يطلع عليهما أحد من الناس فإذا كان يمكن لأحد أن يفاجئهما بالدخول في أي وقت دون إذن أو تنبيه فلا خلوة حينئذ ويعبرون عنها كذلك بأنها ماتغلق فيها الأبواب وتسدل فيها الستر بحيث يتمكن الشخص من فعل مايشاء وهو آمن.

جاء في الموسوعة الفقهية «من الخلوة المباحة انفراد رجل بامرأة في وجود الناس»

وجاء في فتوحات الوهاب المعروف بحاشية الجمل «وضابط الخلوة اجتماع لا تؤمن معه الريبة عادة بخلاف ما لو قطع بانتفائها عادة فلا يعد خلوة».

وقد سأل المروذي الامام احمد بن حنبل كما في الفروع 5/109»عن الكحال يخلو بالمرأة وقد انصرف من عنده هل هي منهي عنها؟ قال أليس على ظهر الطريق قيل: نعم قال إنما الخلوة في البيوت» ما يدل صراحة على أن الخلوة المحرمة لاتعتبر في الأماكن العامة كالأسواق والمتاجر وأماكن العمل والمنتزهات ونحو ذلك .

إن ما يقوم به بعض أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من القبض على عدد من النساء والرجال بحجة الخلوة المحرمة مسوغه ومبرره هو تلك الفتاوى التي أعطتهم الحق لتلك التصرفات والتي تمنحهم الحق في توجيه الاتهام والقبض على أي امرأة تركب مع التاكسي أو مع السائق الأجنبي أو تكون مع رجل أجنبي لوحدها في المصعد أو العيادة أو المتجر بحجة أنها خلوة محرمة!!

ومن الغريب أن كبار العلماء يفتون بأن ركوب المرأة لوحدها مع السائق داخل المدينة خلوة محرمة وكذلك مع التاكسي حتى لو اضطرت إلى ذلك لعلاج أو عمل وفي المقابل يحرمون على المرأة أن تقود بنفسها السيارة!! فلاهي تستطيع أن تقود سيارة ولاهي تستطيع أن تركب مع سائق اذ لا يمكن عقلا أن يلازمها محرم وظيفته المحرمية فحسب!

وقد سئلت اللجنة الدائمة السؤال التالي فتوى رقم (20914) والدتي مصابة بمرض الفشل الكلوي، وهي تذهب إلى المستشفى ثلاث مرات كل أسبوع، وهي تذهب مع سائق، وهو متزوج ويوجد لديه أولاد، وتذهب الوالدة معه دون وجود محرم؛ نظرا لقسوة الظروف وشدة الحاجة، ولأن الوالد مقعد ولا يستطيع الذهاب معها. فهل يجوز للوالدة أن تقوم بالركوب مع السائق دون محرم؛ نظرا لأن لديها أولادا ولكن لا يكونون متواجدين في الوقت الذي تذهب مع السائق فيه، فهم يكونون في المدرسة، ولكن الحاجة ماسة وضرورية جدا. أفتونا جزاكم اللّه خيرا.

فكانت الإجابة إذا أرادت والدتك أن تذهب إلى المستشفى فإنه يذهب معها أحد محارمها، ولا تذهب مع السائق الأجنبي وليس معهما محرم؛ لعموم قوله -صلى اللّه عليه وسلم-: «ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما» ووجودها مع السائق في السيارة بدون محرم خلوة. وباللّه التوفيق

فهل ياترى يجب على تلك المسكينة أن تنتظر إلى أن يتفاقم معها مرضها بسبب عدم وجود محرم لها يرافقها من أجل أن تنتفي خلوتها مع السائق!

كذلك يرون أن خلو المرأة مع الرجل في المتجر هو خلوة محرمة وهم في الوقت نفسه منعوا وحرموا أن تقوم المرأة بالبيع في محلات الملابس النسائية واعترضوا على ذلك بشدة وهذا تباين غريب وعجيب منهم !

لقد غدت قضية الاتهام بالخلوة غير الشرعية هاجس يؤرق الكثيرين من الرجال والنساء في المجتمع السعودي فلم يعد أحد في مأمن أن توجه إليه تلك التهمة بكل سهولة ويصدر تجاهه إيقاف وحكم قضائي بسبب ذلك. حتى الرجل مع زوجته هو مهدد في أي لحظة لمثل ذلك الاتهام وعليه حينها أن يثبت أن المرأة التي معه هي زوجته, وقد حصلت حوادث اتهام لبعض المتزوجين في بعض الأماكن العامة كالمنتزهات البحرية والبرية بالخلوة غير الشرعية فإذا لم يكن يحمل وثيقة الزواج فليس أمامه من خيار إلا التوجه إلى مركز الهيئة للتحقق والتثبت من العلاقة بين الرجل والمرأة.

وأصبح الكثير من الرجال و النساء لدينا من المثقفين ورجال الأعمال وغيرهم ممن يحتاجون للقاءات عمل أو دعوة أو ضيافة في الأماكن العامة كالمقاهي والمطاعم ونحو ذلك يخشون من التسلط عليهم بسيف الخلوة المحرمة خصوصا أن الفتوى والقضاء الشرعي يساند ويدعم إصدار عقوبات بالسجن والجلد لمن تثبت عليه تلك الخلوة المزعومة وان كانت على ملأ من الناس.

ذلك كله يجعلنا أن نعيد النظر بجدية في مفهوم وحدود الخلوة غير الشرعية خصوصا مع الانفتاح الحضاري الكبير الذي تشهده بلادنا.

كاتب سعودي

أعيادنا الوطنية هي أعياد العزة والكرامة والحرية والديمقراطية